

**الانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات جيش الاحتلال
الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين بالقدس المحتلة في ضوء
التقارير الدولية (الفترة بين 2010 - 2021)**

الباحثة/ سعاد سعيد كلوب*

* رئيس المركز الدولي للدراسات النفسية والتربوية.

ملخص: هدفت الدراسة الحالية الي التعرف على الانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين الواردة في التقارير الدولية، والتعرف على مدى فعالية التقارير الدولية في الحد من الانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات الجيش الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين ، ترى الباحثة انه من أخطر وأعنف الانتهاكات التي يمارسها جيش الاحتلال الإسرائيلي هي الاعتقالات الليلية المفاجأة التي تسبب الهلع والخوف الرعب كما استخدام أسلوب ربط الأيدي المؤلم الذي يشعر الطفل بأنه مجرم مما يترك الاثر النفسي السيء بالعقل الباطن مما يؤدي الي ارتباط شرطي واقتران دخول الليل مع مشاعر الخوف والهلع والالام النفسي أن تعرض الطفل الفلسطيني للاعتقال يعني اختراق حياته الطفولية وعزل لشخصيته عن كل الواقع المحيط الموجه والدافئ مثل الأمومة والأبوة والأسرة وما سواها ذهنياً وعاطفياً ومعنوياً وقيماً بمعنى عزله عن المعاني الإيجابية في حياته، ان اصابة بعض حالات الأطفال المعتقلين بعد عزلهم ومحاولات كسر إرادتهم باضطراب نفسي يدخلهم في سلوكيات لإرادية يعد أمراً وارداً ويؤدي إلى عدم التوازن الداخلي بمعنى عدم التوافق بين سلوكهم مع أنفسهم وبين شخصيتهم الظاهرة أمام الآخرين، ويمكن اكتشاف هذا المقربين منه أو من أخصائي اجتماعي أو نفسي لذلك لابد من إرساله من جهة صحية ونفسية رسمية لكل طفل تم اعتقاله باعتباره ضحية لانتهاكات واضحة وصريحة. ومن اهم التوصيات النهوض والعمل بمطالبة جميع الأطراف المعنية والمطلعة بإدراج موضوع الأطفال الفلسطينيين في جوهر اهتماماتهم كمؤسسات وجماعات سياسية واجتماعية وتربوية حكومية وغير حكومية لحماية الأطفال من مخاطر متعددة تحيط بهم أولاً جراء ممارسات الاحتلال بحقهم وثانياً جراء الظروف الامنية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي يواجهونها.

الكلمات المفتاحية: الانعكاسات النفسية والاجتماعية - انتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي - حق الطفل الفلسطيني - التقارير الدولية

Abstract

The study aimed to identify the psychological and social repercussions of the violations of the Israeli occupation army against Palestinian children mentioned in international reports, and to identify the effectiveness of international reports in limiting the psychological and social repercussions of the violations of the Israeli army against Palestinian children. The researcher believes that it is one of the most dangerous and violent violations practiced by the occupation army The Israeli surprise night arrests that cause panic and fear terror, as well as the use of the painful hand-tying method, which makes the child feel that he is a criminal, which leaves a bad psychological impact on the subconscious mind, which leads to a police connection and the association of entering the night with feelings of fear, panic and psychological pain that subjecting the Palestinian child to arrest means penetrating his life Childishness and isolation of his personality from all surrounding reality that is directed and warm, such as motherhood, fatherhood,

family and other things, mentally, emotionally, morally and ethically, meaning isolating him from the positive meanings in his life. Internal balance in the sense of incompatibility between Their behavior with themselves and their apparent personality in front of others, and this can be discovered by those close to him or by a social or psychological specialist, so it must be sent from an official health and psychological authority for every child who was arrested as a victim of clear and explicit violations. One of the most important recommendations is to advance and work to demand all concerned and informed parties to include the issue of Palestinian children in the core of their concerns as governmental and non-governmental institutions and political, social and educational groups to protect children from the multiple dangers that surround them first as a result of the occupation practices against them and secondly as a result of the security, economic, social and educational conditions they face

Keywords: psychological and social repercussions - violations of the Israeli occupation army - the right of the Palestinian child - international reports

مقدمة:

يعيش الفلسطينيون في مختلف أنحاء فلسطين بداية بالقدس وقطاع غزة والضفة الغربية في أوضاع مزمنة من الألم وانعدام الأمن. ولا تزال سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنتهك دون رادع حقوقهم وحياتهم التي يخولهم لها القانون الدولي - بما في ذلك الحق في الحياة الآمنة المستقرة التي تشمل بلوغ مستوى مناسب من المعيشة، والحماية من التهجير، وحق التعليم وحرية الحركة، والحياة والأمن، والوصول إلى الخدمات الأساسية، وأولاً وقبل كل شيء الحق في تقرير المصير

كما يتعرض الفلسطينيون في القدس المحتلة إلى سياسات وممارسات تنتهك بشكلٍ ممنهج حقوقهم الأساسية؛ المدنية والسياسية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، لا سيما الأطفال منهم الذين يشكلون شريحة كبيرة من تقسيمها الديموغرافية، تؤدي هذه السياسات إلى نتائج وخيمة على هذه الشريحة السكانية، وتشير الأرقام في عام ٢٠١٩ إلى أن ٨١٪ من أطفال الشطر الشرقي من القدس يعيشون تحت خط الفقر، و٣٣٪ من الطلبة المراهقين المقدسيين يتسربون من المدارس. تشير هذه البيانات إلى تداعيات خطيرة على حقوق الإنسان على الأمد البعيد والقريب تستدعي النظر إليها بعين الدقة والتحليل لما لها من آثار على البيئة الحاضنة للأطفال والمراهقين بشكلٍ أوسع.

اهداف الدراسة:

- 1- التعرف على الانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين الواردة في التقارير الدولية.
- 2- التعرف على مدى فعالية التقارير الدولية في الحد من الانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات الجيش الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين.

3- وضع توصيات ومقترحات لتسليط الضوء على الانتهاكات لانتهاكات الجيش الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين والحد من تلك الانعكاسات.

أسئلة الدراسة:

1- ما هي الانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين الواردة في التقارير الدولية؟

2- ما مدى فعالية التقارير الدولية في الحد من الانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات الجيش الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين؟

3- ماهي التوصيات ومقترحات التي تعمل على تسليط الضوء على الانتهاكات لانتهاكات الجيش الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين والحد من تلك الانعكاسات؟

منهج الدراسة:

المنهج المستخدم بالدراسة الحالية هو منهج تحليل المحتوى للتقارير الدولية لفترة ما 2010-2021 التي رصدت الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأطفال الفلسطينيين بجميع الأرض المحتلة وبالقدس بشكل خاص.

عينة الدراسة:

عينة الدراسة الحالية هي مجموعة من التقارير الدولية الخاصة بالأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية الصادرة في الفترة الزمنية ما بين عامي 2010-2021 التي رصدت الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأطفال الفلسطينيين بجميع الأرض المحتلة وبالقدس بشكل خاص.

ما هي الانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين الواردة في التقارير الدولية؟

يمثل اعتقال جيش الاحتلال الإسرائيلي للأطفال الفلسطينيين انتهاكاً وخرقاً واضحاً لجميع الأعراف والمواثيق الدولية والشرائع السماوية وللقيم والعرف الأخلاقية، وقد شكل هذا الاعتقال مسا بحياتهم وكرامتهم، وترى الباحثة انه لن تتوقف ظاهرة الاعتقال للأطفال نظراً للأهداف التي يرسمها الاحتلال بتطويق والسيطرة على أهم عناصر بناء المجتمع الفلسطيني وخاصة ان الاساليب والوسائل لذلك متاحة ومتيسرة في زنازينه ومعتقلاته أكثر من أي مكان، فهو بذلك يستطيع التركيز على أهدافه العدوانية لذا سيسعى مراراً وتكراراً الى اتخاذ كل السبل لقمع إرادة الطفل الكامنة فيه.

لذلك ترى الباحثة انه من أخطر وأعنف الانتهاكات التي يمارسها جيش الاحتلال الإسرائيلي هي الاعتقالات الليلية المفاجأة التي تسبب الهلع والخوف الرعب كما استخدام أسلوب ربط الأيدي المؤلم الذي يشعر الطفل بأنه مجرم مما يترك الاثر النفسي السيء بالعقل الباطن مما يؤدي الي ارتباط شرطي واقتران دخول الليل مع مشاعر الخوف والهلع والالام النفسي أن تعرض الطفل الفلسطيني للاعتقال يعني

اختراق حياته الطفولية وعزل لشخصيته عن كل الواقع المحيط الموجه والدافئ مثل الأمومة والأبوة والأسرة وما سواها ذهنياً وعاطفياً ومعنوياً وقيماً بمعنى عزله عن المعاني الإيجابية في حياته.

وهذا ما يفسر الزيادة المستمرة في نسبة اعتقالات الأطفال، منذ تشرين أول (عام 2015) - انطلاق الهبة الجماهيرية حتى الأول من حزيران (عام 2018)، هناك ما يزيد عن 4 آلاف حالة اعتقال جرت في صفوف الأطفال القاصرين، وجاءت تلك الاعتقالات بقرار من حكومة الاحتلال، وبتصريحات تحريضية من قبل وزراءها "المتطرفين" على الأطفال سواء بالاعتقال أو بالقتل والإعدامات الميدانية.

خلال العام 2015 زيادة مقدارها (72.1%) عن العام الذي سبقه 2014، وزيادة بنسبة أكبر تصل (134%) عن العام 2013. وزيادة مقدارها نحو (147.3%) عن العام 2012. فيما أن الزيادة زادت عن (200%) عن العام 2011 لتصل الى (221.9%)

ومثل العام 2015 قفزة في عدد الأطفال الذين تم اعتقالهم من قبل جيش الاحتلال وخاصة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من ذات العام التي شهدت ما يقارب (1200) حالة اعتقال في صفوف القاصرين، وبحسب بيانات وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الأسرى أن تلك السنة شهدت اعتقال (2179) طفلاً أي ما نسبته (31.9%) من مجمل حالات الاعتقال في الضفة الغربية والقدس المحتلة.

والجدير بالذكر ان القدس المحتلة سجلت أكبر عدد من الأطفال المعتقلين سنوياً، والسبب في ذلك إلى اتخاذ سلطات الاحتلال اجراءات أكثر تشديداً من الناحية "الأمنية" بحق المقدسين كونهم أكثر عرضة للاحتكاك والتفاعل اليومي بالمستوطنين في المدينة، حيث تشير احصائيات هيئة شؤون الأسرى والمحررين يقبع في سجون الاحتلال حتى حزيران 2018، نحو (350) طفلاً فلسطينياً ممن هم دون سن الـ18 عاماً، وبشكل هذا الرقم جزءاً من سلسلة اعتقالات طالبت الآلاف من الأطفال والقصر في مدن الضفة الغربية والقدس، ويحاكم الاحتلال أمام المحاكم العسكرية بشكل منهجي ما بين 500 و700 طفل سنوياً.

ترى الباحثة ان التحليل النفسي والعلمي للسياسات والممارسات التي تستخدمها سلطات الاحتلال مع الاطفال المعتقلين فهي تسعى الى السيطرة على الطفل والتحكم في متطلباته من قبل محقق إسرائيلي بما يعنيه من استفراد به في جو نفسي سيئ والتحكم به لفترة ما يعمل فيها على استغلال رغباته وحاجاته الأساسية بانتهاك طفولته وجهله وجره في اتجاهات سلبية يريد المحقق أخذه إليها لتحقيق أهدافه، بانتهاك كرامته وكذلك محاولة كسر شخصيته سعياً منها إلى تحويله من عنصر منتج بالمستقبل الى عبء على أهله ومجتمعه، فالإهانة وأشعاره بالذل وان لا مخرج من هذه الحالة السيئة بحشره في ززانة او مربوط على أرض قذرة والصياح عليه في كل الاحيان، واستخدام مخابرات الاحتلال الى تمثيل أدوار على الطفل بين محقق ناعم ومحقق قاسي، شتم الطفل من قبل الجيش والمحققين بالذات امام أهله كوالدته

واخواته بألفاظ هابطة، تهديده باعتقال اهله وخاصة الأب أو الام أو الاخت حتى يعترف، اجبار الطفل على الاعتراف تحت ظروف عدة بتهم وجرائم لم يرتكبها والتوقيع عليه دون معرفة محتواها، ادخال الطفل المعتقل الى غرف السجناء الجنائيين أو غرف العملاء في بعض الحالات، اقتياده الى المحكمة بظروف مذلة، عدم السماح للمحامي في بداية اعتقاله بمقابلته، أي اشعار الطفل ان مصيره للأبد مرتبط برحمة المحقق، قد يجعل منه أداة سهلة طيعة له ليعمل على حرف الطفل المعتقل أخلاقياً أو أمنياً .

أن ما تنتهجه إسرائيل من سياسيات ترهيب وتخويف الأطفال والضغط عليهم، وذلك بهدف تحريف بوصلة النضال الفلسطيني في عقل هؤلاء الأطفال، وجعلهم أكثر تعايشاً مع المستوطنين وذلك من خلال فرض قوانين وعقوبات على الأطفال الفلسطينيين المعتقلين، وأن من أهم أسباب ارتفاع مستوى الاعتقالات في صفوف الأطفال مؤخراً يرجع إلى التغيير في الوضع السياسي أو الأمني في المدن الفلسطينية، إضافة إلى رفع الاحتلال مستوى العقوبة سواء في المحاكم العسكرية أو المحاكم الأخرى في القدس المحتلة. ويأتي التغيير الزمني في اعداد المعتقلين نتيجة احداث وتطورات ميدانية من انتفاضات وقرارات سياسية وغيرها.

ومنذ عام 2015 شرع الكنيست الإسرائيلي قانون اعتقال الأطفال بعمر 12 سنة، كما رفع القانون الأحكام بحق الأطفال لتصل الى حوالي (20 عاماً)، مصحوبة هذه الأحكام بغرامات مالية كبيرة جداً، ويحتجز الاحتلال حرية الأطفال الفلسطينيين من مختلف الفئات العمرية وخاصة الفئة من 16 - 17 سنة والتي تشكل (67.9%) من الأطفال المعتقلين في سجن "عوفر" و"مجدو" في الضفة الغربية، وإلى جانب ذلك قد يتم محاكمتهم بالحبس المنزلي، أو الإبعاد عن منطقة السكن، إلى جانب فرض كفالات مالية وشخصية، وجميع هذه الأمور تمثل شروطاً تعجيزية بحسب المحامي مسك، وقد تدفع أهالي الأطفال في مرحلة من المراحل إلى أن يفضلوا قسراً أن يكون الطفل في السجن؛ لعدم استطاعتهم تحقيق هذه الشروط ويعد هذا اعلى مستويات الظلم والطغيان .

كما سن وفرض الاحتلال الإسرائيلي قانون محاكمة الأطفال دون سن 14 عاماً حيث أقرت الكنيست يوم 2015/11/25 مشروع قانون يسمح بمحاكمة وسجن الأطفال من هو أقل من 14 عاماً، وهو ما يتعلق بالأطفال الفلسطينيين الذين يخضعون لقانون الأحداث الإسرائيلي المدني كأطفال القدس، وينص القانون على أن المحكمة تستطيع أن تحاكم اطفالاً من سن 12 عاماً، لكن عقوبة السجن الفعلي تبدأ بعد بلوغهم سن 14 عاماً، بحيث يصبح جيل المسؤولية الجنائية هو 12 عاماً، ويمكن اعتقال طفل والتحقيق معه وبعد ادانته يتم ارساله الى اصلاحية مغلقة، ويبقى فيها الى ان يبلغ 14 عاماً.

وهذا خالف المتبع في جميع الدول الموقعة باتفاقية حقوق الانسان فأن سلطات الاحتلال تضرب بها بعرض الحائط، فإن اغلبية الدول تمنع سجن الأولاد تحت عمر 14 عاماً، وبعضها تمنع ذلك ايضاً فوق عمر 14 عاماً، حيث نصت المادتين (37 و38) من اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام 1989، على عدم تعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،

وألا يحرم أيّ طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية، ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون، ولا يجوز ممارسته إلاّ كحلّ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة.

ونصوص القانون الدولي أفردت مساحة كبيرة لحقوق الأطفال، ومن أبرزها المادة الخامسة من الإعلان العالمي التي اعتبرت جميع أشكال القمع والمعاملة القاسية واللاإنسانية للأطفال، بما في ذلك الحبس والتعذيب، والاعتقال والعقاب الجماعي، أعمالاً إجرامية.

وهناك أيضاً قانون تشديد عقوبة الحد الأدنى على راشقي الحجارة في القدس حيث صادقت الكنيست يوم 2015/11/2 على مشروع قانون تقدمت به وزيرة العدل الإسرائيلية ايلات شاكيد، ينص على فرض عقوبة السجن الفعلي لمدة 2-4 اعوام على راشقي الحجارة، وسحب مخصصات التأمين الوطني من أسرى القدس، واجبارهم على دفع تعويضات للإسرائيليين المتضررين.

وينص القانون بما يتعلق بأطفال القدس على سحب مخصصات الاطفال من العائلة وهبات التعليم، وإضافات مالية مثل دعم الشؤون الاجتماعية للأهالي، ومخصصات الاعاقة، ومخصصات ارامل وغيرها، ويؤدي مشروع القانون إلى إدانة شخص بتهمة التحريض دون وجود اثباتات عملية للتحريض، حيث اعتبر مساساً بحرية التعبير والاحتجاج، وخاصة النشاط على مواقع التواصل الاجتماعي مما ينعكس نفسياً واجتماعياً على الطفل واسرته من شعوره بالذنب تجاه أسرته وشعور أسرته بالقهر الذي يترتب عليه عنف على الطفل.

كما ان شعور الطفل بعدم القدرة على الوصول إلى محامٍ وتكليفه بالدفاع عنه يترك إثر الشعور بالوحدة والضياع والخوف من المستقبل وتداعياته، كما يواجه الأطفال بعد انتهاء فترة الاعتقال صعوبات بالعودة إلى مقاعدهم الدراسية بشكل طبيعي حيث يواجه تحديات اجتماعية مثل خوف الناس منهم، ومطالبة الأهالي من ابنائهم أن يبعدوا عنهم؛ لأنهم يخافون انتقال عدوى الاعتقال إلى أولادهم مما ينعكس ان اصابة بعض حالات الأطفال المعتقلين بعد عزلهم ومحاولات كسر إرادتهم باضطراب نفسي يدخلهم في سلوكيات لإرادية يعد أمراً وارداً ويؤدي إلى عدم التوازن الداخلي بمعنى عدم التوافق بين سلوكهم مع أنفسهم وبين شخصيتهم الظاهرة أمام الآخرين، ويمكن اكتشاف هذا المقربين منه أو من أخصائي اجتماعي أو نفسي لذلك لا بد من إرساله من جهة صحية ونفسية رسمية لكل طفل تم اعتقاله باعتباره ضحية لانتهاكات واضحة وصريحة.

كما يعد عدم وجود بدائل للاحتجاز امر غير انساني ومخالف لحقوق الطفل الدولية، فما يزال الأطفال الفلسطينيون الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ عاماً من الضفة الغربية والقدس الشرقية يتعرضون للاحتجاز والاعتقال من قبل القوات الإسرائيلية، ووفقاً لشهادات مشفوعة بالقسم من قبل الأطفال، هناك أشكال من إساءة معاملة الأطفال وانتهاكات لإجراءات التقاضي السلمية عند إلقاء القبض عليهم واحتجازهم والتي توضح نظام العدالة الجزائية.

تري الباحثة ان هناك انتهاكات غير مباشر من قبل جيش الاحتلال بحق الأطفال الفلسطينيين ولها تأثير عميق ومباشر على الحالة النفسية والذهنية والاجتماعية للطفل الفلسطيني، ومنها الانتهاكات المتعلقة منها بالسكن وهدم المنازل، يتأثر بها الأطفال والنساء أكثر من غيرهم. ووفقا ما ورد في بعض الدراسات النفسية التي تؤكد على زيادة العنف في الأسرة، فإن زيادة الضغط على الرجال من قبل الاحتلال سيؤدي إلى زيادة العنف ضد النساء والأطفال، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسب الطلاق خاصة بين الأزواج الشابة. فمشكلة السكن وعدم توفره لصعوبة الحصول على ترخيص بناء، بالإضافة إلى أجور السكن المرتفعة في القدس حالياً والتي تصل إلى ألف دولار شهريا يصعب توفيرها، يشكل عاملاً ضاغظاً اقتصادياً ونفسياً، يدفع بالأزواج إلى السكن خارج جدار الفصل، وخارج الحدود البلدية المصطنعة للقدس ما يعرضهم لفقدان حقهم في الإقامة بموجب قانون ما يسمى ب"مركز الحياة"، وهناك الآلاف من المقدسيين الذين فقدوا حق الإقامة لأنهم سكنوا في أحياء خارج الجدار، أو في مناطق مصنفة ضفة غربية سواء في رام الله أو بيت لحم، ما أثر على حياتهم الاجتماعية، كما أثر على النسيج الاجتماعي، والسلم الأهلي، وبتنا نسمع حالياً الكثير من الإشكاليات، ومن زيادة كبيرة في العنف لا يوليها الاحتلال أية أهمية، بل ربما يدفع إليها كما هو الحال في الداخل الفلسطيني عام 48، علماً بأن كثيراً من المشاكل التي تحدث هنا ذات علاقة وصلة بمشكلات الملكية والتنظيم.

وفيما يتعلق باستخدام العنف وانتهاج التعذيب ضد الأطفال الفلسطينيين، تؤكد الباحثة على أنّ هناك توثيق من قبل المنظمة لحالات كثيرة من الأطفال تعرضت لعنف جسدي ولفظي خلال الاعتقال سواء في القدس المحتلة أو في الضفة، فعملية التعذيب تبدأ منذ اللحظة الأولى للاعتقال ويرافقها عنف من قبل المحققين والجنود الذين يلعبون دوراً كبيراً في تخويف الأطفال من خلال العنف والتهديد، وبالتالي تسهيل عملية الحصول على اعترافات يتم انتزاعها بشكل غير قانوني.

أظهرت دراسة لليونسف (منظمة الأمم المتحدة للأمم المتحدة والطفولة) صدرت عام 2013 أنّ هناك نمطاً من سوء المعاملة أثناء النقل والاحتجاز والتحقق مع المعتقلين الأطفال. كما تتضمن التوصيات عدم اعتقال الأطفال في الليل إلا في الظروف القصوى، وينبغي أن يتواجد محام أو أحد أفراد أسرة الطفل أثناء استجواب الأطفال.

وفي ذات السياق، قالت الحركة العالمية للدفاع عن حقوق الأطفال (DCI) إنّها تتحرّك على صعيد الأمم المتحدة من خلال وحدة المناصرة الخاصة بها عن طريق توكيل طاقم محامين يتابع أمور الأطفال المعتقلين.

الد (DCI) وهي المنسق لمنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية التي تعنى بالطفولة تكتب تقاريرها الدولية للجهات المهتمة بقضايا حقوق الإنسان، وتوثق الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال خلال الاعتقال أو التحقيق أو الاحتجاز، وتقول على لسان المحامية فرح دبابسي إن الحركة تهدف من تقاريرها اظهار الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال؛ في محاولة للتصدي لها ومواجهتها بكل الأدوات الممكنة

والمتاحة سواء كانت أدوات قانونية أو مناصرة على الصعيد الدولي أو مناشدة كل الجهات المعنية لتشكيل ضغطاً على المؤسسات الإسرائيلية للحد من هذه الانتهاكات.

وأشارت إلى أنّ الفترة الأخيرة شهدت تغييراً بالسياسة المتبعة من قبل الاحتلال تجاه الأطفال سواء من ناحية طريقة الاعتقال أو الأحكام المرتفعة بحق الأطفال، وتم لمس ذلك بوضوح من خلال الأعداد المرتفعة من الأطفال المعتقلين، وارتفاع حجم الانتهاكات التي نوثقها.

وأشارت (منظمة أوتشي <https://www.ochaopt.org/ar> في تقريرها السنوي 2021) حماية التقارير إلى تزايد الوجود العسكري الإسرائيلي وهجمات المستوطنين الإسرائيليين في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وسجلت في مدة التقرير إصابة نحو 537 فلسطينياً في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مما يرفع العدد الكلي للإصابات المؤكدة إلى 4,273 إصابة منذ 10 أيار/مايو، إلى جانب 17 وفاة. وأعلنت وزارة التربية والتعليم إغلاق المدارس في الضفة الغربية ليومين (16-17 أيار/مايو) لمنع الطلبة من التجمع للمظاهرات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقد اعتقل 26 طفلاً خلال الأسبوع واحد، وتلقوا كلهم المشورة القانونية من المنظمات الشريكة قبل استجوابهم. ومنذ 5 نيسان/أبريل، اعتقل 50 مدافعاً عن حقوق الإنسان، بمن فيهم سبع نساء، وتفيد التقارير بأنها تنفذ على أساس تمييزي. كما أشارت التقارير إلى هجمات شنتها مجموعات من المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين في الشيخ جراح، بما شملته من استخدام الذخيرة الحية. ويتمثل أحد الشواغل المستمرة في الذخيرة الحية التي تطلقها القوات الإسرائيلية بكثافة باتجاه المتظاهرين، بما يشمل إطلاقها داخل مخيمات اللاجئين وحولها، فمنذ 10 أيار/مايو، قتلت القوات الإسرائيلية 17 فلسطينياً، من بينهم طفل، في الضفة الغربية.

كما ان هناك بعض منظمات المجتمع المدني في القدس وراضي المحتلة نفسها تتابع حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأراضي عام 48"، ومن بينها منظمة (بيتسيلم) غير الحكومية والتي قالت على لسان مدير البحث الميداني والناطق الإعلامي باسمها كريم جبران، إن العقوبات المفروضة على الأطفال الفلسطينيين غير قانونية ومبالغ فيها، وإن هناك زيادة بشكل مضطرد في عمليات اعتقال الأطفال التي لا يمكن حصرها؛ لأنها متجددة، وتوثق منظمة "بيتسيلم" الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال الفلسطينيين، وتصدر تقاريراً للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وكان آخر تقرير صدر عن المنظمة عام 2020 تطرق لعمليات اعتقال غير القانونية بحق أطفال فلسطينيين، دون مراعاة لأبسط الحقوق التي تكفلها المواثيق والقوانين الدولية لحماية الطفولة والتي وقعت عليها إسرائيل.

فان جميع ما سبق من انتهاكات من قبل جيش الاحتلال يولد لدى الطفل الشعور بالقهر والظلم الشديد نتيجة فقدان المأوي بكل ما يحمل رمز البيت من شعور بالأمان والسعادة المرافقة لذكريات الطفولة حيث هدم المنزل يعمل على تدمير الصورة الذهنية للطفولة بعقل الطفل مما ينعكس على الصورة الذاتية لديه

كذلك رؤية والديه وهم بقمة الألم وشعورهم بالعجز عن حماية المأوى يشعره بالغضب الشديد على جيش الاحتلال والكيان الغاصب مما يزيد لديه شعور الانتقام وتحفيزه الداخلي بالمقاومة والإصرار على الانتصار وتحرير البيت الصغير والوطن الكبير حيث ورد في تقرير اللاونروا عام 2010 ان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً يقدر أن حوالي ٦٠,٠٠٠ فلسطيني في القدس يواجهون خطر التهجير بسبب احتمال هدم السلطات لمنازلهم أو طردهم منها بواسطة جماعات المستوطنين والانتهاكات السابقة ذكرها.

كما أن شعور رب الأسرة بالعجز والضعف أمام السلطة التي تفرض عليه الإغلاق وتمنعه من العمل والإنتاج، فإنه يريد أن يبدل بطريقة لا شعورية عجزه وضعفه إلى قوة وفعالية أمام أناس أضعف منه، لذلك يتولد عن هذه السياسة الضيق النفسي والتوتر والإحساس بالعنف الناتج عن الإحباط، من هنا يفرض على من هم أضعف منه أسلوب إغلاق آخر، موضحاً أن الأب في هذه الحالة يعتمد إلى أن يكبح سلوك أطفاله ويعاقبهم على أي حركة معينة داخل المنزل، ويمنع الطفل من انتهاج سلوك طبيعي في حياته بسبب حساسية الأب وتوتره وشعوره بالغضب والعجز وقسوته مع زوجته.

من الانعكاسات النفسية والسلوكيات للأطفال الفلسطينيين الناتجة عن الانتهاكات السابق ذكرها تتمثل في العزلة والانسحاب وعدم مشاركة الطفل في الأنشطة الاجتماعية والأسرية، إضافة إلى نكوص بعض الأطفال ورجوعهم إلى ممارسة أساليب سلوكية لا تخص المرحلة التي يكون الطفل فيها، كما تظهر بعض الخصائص السلوكية الباكرة والغير مناسبة لسن الطفل بان يقضم أطافره أو يمص أصبعه أو يظهر لديه وكنتيجة للمخاوف والقلق سلوك التعلق الزائد والاعتمادية الكبيرة على الأم ويخشى الطفل الخروج من المنزل وظل ملازماً لأمه كتعبير عن حالة الخوف والشعور بالخطر.

وترى الباحثة أن ما جرى ويجري من تطبيق لهذه السياسة إنما هو جزء من سياسة التهجير - الترانسفير الصامت، وهي استراتيجية الكيان الإسرائيلي منذ عام 48، طبقت آنذاك على شعبنا هناك، وتطبق اليوم في القدس والضفة الغربية، وتستهدف في محصلتها تغيير التركيبة السكانية والجغرافية لفلسطين بشكل كامل، ولمدينة القدس بشكل خاص، وإيجاد أغلبية يهودية مقابل أقلية عربية فلسطينية.

والاحصائيات التالية تؤكد ذلك، فمنذ العام 2004 ولغاية العام 2019 المنصرم تم هدم حوالي ألف منزل، وتهجير 3167 شخصاً، من بينهم 1704 أطفال، وبالتالي، فإن الأطفال هم ضحايا سياسة الهدم، وضحايا سياسة التهجير وما تتركه من تأثير نفسي سيء على أصحاب المنزل، الشعور بالقهر عندما يضطر الاب إلى هدم منزله بيديه حتى لا يتكبدا رسوم الهدم.

تشير الباحثة الى أثر قانون القومية العنصري على الزيادة المضطردة في أعداد المنازل المهتدة بالهدم وتصعيد وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية بحق شعبنا عموماً واطفالنا بشكل خاص، كذلك سوء سياسة الإدارة الأميركية الحالية منذ العام 2017، تركا تأثيراً واضحاً على هذا الصعيد. فقانون القومية في بند أهدافه يؤكد على أن القدس موحدة بأغلبية يهودية هي عاصمة الكيان الإسرائيلي، وهي عاصمة الدولة اليهودية،

وبالتالي هو قانون أكد على سياسة الضمّ والسيطرة الإسرائيلييتين، كما أعطى الحق واعترف بحق تقرير المصير للشعب اليهودي، ولم يعترف ولم يقر، ولن يعترف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره. كما اعتبر الاستيطان قيمة أخلاقية، وجميع هذه البنود عززت من سياسة الاحتلال في السيطرة والضم وفي البناء الاستيطاني ارتباطاً بعمليات الهدم، بالإضافة إلى سياسة إدارة ترامب، حيث اعترفت الإدارة الأميركية بأن القدس موحدة هي عاصمة إسرائيل، واتخذت قراراً بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، كما أوقفت دعمها للأونروا، ودعم مستشفيات القدس، وإغلاق قنصليتها في القدس المحتلة، والتي كانت تاريخياً تمثل اعترافاً أميركياً بأن القدس محتلة، ما أعطى الضوء الأخضر للحكومة الإسرائيلية كي تمنع في التصعيد، وزيادة هدم المنازل وبناء الوحدات الاستيطانية.

تؤكد الباحثة على إن تفاقم التحديات والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والفقر والتسرب المبكر من المدرسة وخاصة على مستوى المدارس الثانوية والتوترات المستمرة بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية وعنف المستوطنين كلها قد خلقت حالة من التدهور النفسي والاجتماعي الذي ادا بدوره إلى تقويض آليات الأسر للتعامل مع الأزمات وتعزيز القدرة على التحمل، كما انها تؤدي الي الدخول في دائرة مغلقة من حالة اليأس والعنف المستمرين على ضوء ما ذكر من انعكاسات لسياسات الهدم خاصة على الأطفال والنساء، سنشهد في المرحلة والسنوات القادمة زيادة في مستويات العنف الداخلي في الأسرة والمجتمع وذلك وفق التفسير النفسي الذي يؤكد على أنّ من تعرض للتعذيب وهو طفل سيحاول بشكل أو بآخر ممارسة العنف والتعذيب الذي تعرض له خلال مرحلة الطفولة وإسقاطه على المجتمع والأسرة، وهنا تكمن الخطورة تداعيات الحدث ، فالاحتلال الإسرائيلي يهدف بشكل مباشر الى خلق جيل فلسطيني مشوه يعاني من أمراض نفسية ومشاكل داخلية، وهوما يعني استهداف مستقبل الشعب والقضية الفلسطينية، فالمشكلة تكمن في أنّ هناك تركيز من المؤسسات على الانتهاكات الإسرائيلية عندما يقع الحدث اعلامياً واجتماعياً، لكن بعد ذلك لا يوجد متابعة ويترك الاطفال لعزلتهم ووحدتهم النفسية والاجتماعية .

وهذا ما يؤكداه تقرير علمي عن العنف أعدتها منظمة اليونيسف عام 2017 حيث ذكرت نتائج مسح شامل للعنف معد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2012)، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011، النتائج الرئيسية، أدار 2012 حيث خلّصت نتائج الدراسة بأن 48% من الأسر (48% في الضفة الغربية و49% في غزة) تعرضت للعنف من قبل قوات الأمن والمستوطنين كما أن مستويات العنف المنزلي مرتفعة في الدراسة الاستقصائية للمجموعات متعددة المؤشرات لعام 2014 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) مؤكدةً أن 93% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين وأربعة عشر سنة قد تعرضوا لعقاب تأديبي عنيف في المنزل، وأن 23% من الأطفال تعرضوا لعقاب بدني شديد، هي بمثابة مسائل تستدعي القلق الشديد.

وتشير الباحثة ان هناك انتهاك غير مباشر بحق الطفل الفلسطيني فهو ليس بمعزول عن الأحداث الدائرة حوله وهو يشعر وله رد فعل كما الآخرين وهذا ما تؤكدُه إحصائية تتحدث عن حوالي 8000 طفل مقدسي بوضعية صعبة للغاية فهم لا يتمتعون بأي وضع قانوني أو صفة قانونية، ما يحرم هؤلاء من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وبالتالي إذا هم لا يملكون إقامة وغير مسجلين في سجل النفوس في وزارة داخلية الاحتلال، فهم غير موجودين في نظر الاحتلال، وعليك أن تتخيل انعكاسات هذا الواقع الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على ضحايا هذه السياسة. يضاف إلى ذلك سياسة الظلم بسحب بطاقات الهوية الزرقاء من المقدسيين وتجريدهم من حقهم في الإقامة بمدينتهم. فمذ العام 1967 ولغاية اليوم تم سحب إقامة حوالي 14650 من أصحابها، وهي سياسة مستمرة وممنهجة.

أن استهداف التعليم الفلسطيني في القدس، حيث أن هناك سياسة ممنهجة لاستهدافه منذ الأيام الأولى للاحتلال، وهناك تصعيد ومحاولة سيطرة على العملية التعليمية برمتها، وقد ازدادت حدة في العام 2011، يوم ان بدأوا بتحريف المناهج الفلسطينية ومحاربتها، ثم ساروا في العام 2015 خطوة متقدمة بتطبيقهم المنهج الإسرائيلي المطبق في الداخل الفلسطيني عام 48، إدراكاً منهم بأن استهداف التعليم ومحاولة الاستحواذ عليه كأحد اهم الآليات لتعزيز الوطنية الفلسطينية، وبالتالي لم تتوقف محاولتهم للسيطرة على النظام التعليمي وتغيير المنهج الفلسطيني وأسرته في خطوة يمكن أن نصفها بأنها احتلال للعقل والتفكير لدى الإنسان الفلسطيني المقدسي.

واخيراً العمل على مشروع قانون الحرمان الأسرى من التعليم ينص على أن الاسير الفلسطيني الأمني ليس من حقه الدراسة في مؤسسة التعليم العالي، ويطالب مشروع القانون بتعديل لوائح السجون بعدم منح الأسرى فرصة التعليم.

وتستخلص الباحثة مما سبق ان سلطات الجيش الإسرائيلي بسياساتها تعمدت تعميق الانتهاكات بحق الطفل الفلسطيني وحرمانه بحقه في التعليم حيث خرقت تلك الانتهاكات اتفاقية حقوق الطفل، حيث أكدت المادة (28) من اتفاقية حقوق الطفل على حق الطفل في التعليم، واتخاذ التدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة، كما ونصت المادة (29) على "أن يكون التعليم موجها نحو تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها"،

كذلك نشهد أيضاً استهدافاً لوجود المؤسسات الفلسطينية في القدس، حيث تم منذ العام 2000 ولغاية اليوم إغلاق 47 مؤسسة مقدسية بشكل كامل، بالإضافة إلى منع العشرات بل المئات من الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة الثقافية والفنية، كان آخرها في شهر آب المنصرم من هذا العام حيث تم اقتحام مؤسستين ثقافيتين فنييتين هما مركز يبوس الثقافي، ومعهد إدوارد سعيد للموسيقى ومصادرة ما فيهما من أجهزة وملفات، وبالتالي هي سياسة تكمل بعضها، وتستهدف القدس والوجود الفلسطيني فيها.

وأخيراً هناك الانتهاكات الالكترونية بحق الأطفال الفلسطينيين حيث أصبح الفضاء الالكتروني مساحةً رئيسية يقضي فيها الأطفال المقدسيين فترات طويلة، إذ يستخدم 42% منهم الإنترنت لمدة خمس ساعات

يوميًا، و31% منهم لمدة 3-5 ساعات يُعدّ الفضاء الرقمي مساحةً يعبر من خلالها المراهقين المقدسين عن آرائهم وأفكارهم السياسية، إلا أن 87% منهم قلما يشاركون في الحوارات السياسية على الإنترنت خوفًا من رقابة سلطات الاحتلال على منشوراتهم على منصات التواصل الاجتماعي. إضافةً إلى ذلك، يشعر 35% من المراهقين الناشطين على الإنترنت بالخوف من مراقبة الحكومات لنشاطهم، ويشعر 20% بحالة دائمة من انعدام الأمان خلال التعبير عن آرائهم على الإنترنت علاوةً على الرقابة التي تستهدفهم من قبل أجهزة الاحتلال، يتعرض الكثير من هؤلاء المراهقين إلى التتمّر الإلكتروني، أو محتوى إباحي، أو استغلال أو سرقة المعلومات الشخصية والحسابات على الإنترنت، أو التهديد أو الضغط والعقاب الاجتماعي والسياسي كردٍ على نشر الآراء الشخصية، بالإضافة للتحرش الجنسي وأنواعٍ أخرى من الاعتداءات.

كما تشير الإحصائيات إلى أنّ التتمّر الإلكتروني شائع جدًا بين المراهقين والأطفال المقدسين، إذ إن 58% من المشاركين قالوا إنهم تعرضوا للاعتداء اللفظي من قبل خلال استعمالهم للإنترنت، بينما تعرض 24% منهم للتتمّر و13% للابتزاز و10% للتحرش الجنسي الإلكتروني.

كما قامت الوحدة الإلكترونية التابعة لوزارة العدل بالكيان الإسرائيلي بالتبليغ عن عشرات آلاف المنشورات والحسابات للمراهقين والأطفال مباشرةً لشركات التواصل الاجتماعي دون أي إجراءات قانونية وبدون علم المبلغ عنهم. في عام 2019، قدمت دولة الاحتلال 19606 بلاغات للشركات بغرض حذف المحتوى، وفي عام 2020 استمرت الأرقام بالتصاعد، إنّ هذا النوع من القوة التي تمتلكها سلطات الاحتلال دون قيد أو رقابة يسمح لها بأن تتحكم بشكل الخطاب على الإنترنت وتسكيت كل من لا تتناسب آراؤه مع آراء الاحتلال مما يستهدف بشكلٍ أساسي المستخدمين الفلسطينيين.

ومن أشكال الانتهاك لحقوق الطفل بالقدس المحتلة ما حدث في عام 2014 وافقت حكومة الاحتلال على قرار رقم 1775 الذي صاغ إستراتيجية من شأنها رفع مستوى "الأمن" في الشطر الشرقي من القدس وفي الداخل الفلسطيني وفي عام 2015، رصدت خطة شرطة الاحتلال لمنطقة القدس استثمارًا بقيمة 48.9 مليون شكيل لرفع مستوى السيطرة على المدينة من خلال شراء كاميرات CCTV وأدوات مراقبة حديثة، في انتهاك لحقوق الفلسطينيين،¹ ومن ضمنهم المراهقين والأطفال، بالخصوصية وحرية التعبير عن الرأي، وبما يحدّ من قدرتهم على المطالبة بحفظ حقوقهم الأساسية.

وتستخلص الباحثة من جميع ما سبق ان هناك تتفاقم لمعاناة الأطفال الفلسطينيين، لأنهم يعيشون في بيئة مليئةً بالعنف والشعور بالخطر على حياتهم. لهذا السبب فقد عبر 93% من الأطفال الفلسطينيين بأنهم لا يشعرون بالأمان بل بأنهم عرضة لخطر الهجوم. لهذا السبب يتجه العديد من الأطفال في أكثر المناطق حدة لتصرفات تدمير الذات.

اجابة السؤال الثاني:

2- ما مدي فعالية التقارير الدولية في الحد من الانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات الجيش الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين؟

تشير الباحثة انه بالرغم من كل الجهود الدوليّة التي تمارسها منظمات حقوق الإنسان وحتى الإسرائيليّة منها للضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي، إلا أنّ العقل الأمني الإسرائيلي ما زال حتى هذه اللحظة يضرب بعرض الحائط كل الاتفاقيات والمعايير الدولية الخاصة لا يراعي المواثيق الدوليّة وحقوق الإنسان بما فيها حقوق الطفل الفلسطيني فهو لا يميز بين الأعمار ولا يتردّد بقمع الأطفال واعتقالهم دون مراعاة لحقوقهم والآثار النفسيّة التي تترتب على ذلك، والمؤسف عدم إدراج إسرائيل في "قائمة العار" الصادرة عن الأمم المتحدة للمنظمات والدول التي تنتهك حقوق الأطفال في مناطق النزاع بالرغم من ان تقرير الأمين العام جاء بشكل واضح وبالأرقام والمعلومات على الانتهاكات الإسرائيلية بحق أطفال فلسطين، وهذا بدوره يكفي لإدراج الاحتلال الإسرائيلي على اللائحة السوداء للكيانات المنتهكة لحقوق الأطفال، الا ان منظمة "ووتش ليست أون تشلدرن" وجهت انتقادات شديدة اللهجة، لقرارات الأمين العام للأمم المتحدة بشأن القائمة السوداء العالمية لأطراف المسؤولة عن إيذاء الأطفال خلال النزاعات كما يوجد هناك منظمات دوليّة توثق الانتهاكات بحق الأطفال وتحاول الحد منها وأوصت "باعتقاد تدابير تقضي بالتعامل مع الأطفال الفلسطينيين في السجون العسكريّة الإسرائيليّة وفقا لاتفاقية حقوق الطفل وغيرها من المعايير الدولية".

وبالرغم من تلك المؤشرات البسيطة الا ان قضية الأطفال الأسرى سواء المحررين او ما زالوا بسجون الاحتلال تتطلب خطة وطنيّة شاملة للتعامل معهم، وتشبيد مراكز تأهيل نفسي لمتابعتهم؛ نظراً لعدم امكانية بناء مجتمع سليم ومتماسك على افراد عندهم مشاكل نفسيّة الا ان الأنظمة الوطنية الضعيفة والناشئة لتزويد الخدمات والاستجابة لحماية الأطفال بشكل عام، فإنّ تمويل وقدرات أنظمة حماية الطفل في دولة فلسطين غير كافية وغير قادرة على تلبية الاحتياجات ولا تزال الحكومة تعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية لتوفير الخدمات الأساسية بالرعاية النفسية والاجتماعية.

الا ان هناك بعض رود الأفعال الإيجابية للحد من تلك الانتهاكات بإظهار الوجه والجانب السيء من صورة الاحتلال امام المجتمع الدولي وكذلك أصبح هناك نوع من الاهتمام لمعالجة والحد من تلك الانعكاسات النفسية والاجتماعية السابق ذكرها.

وذلك بتوفير وحدة الحماية، والتي تأسست عام 2016 في رئاسة الأونروا العامة بعمان، توجيهات استراتيجية وتنسيق وتنفيذ أنشطة الحماية المتنوعة في الوكالة، بما في ذلك حماية الطفل والنوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والإعاقة والصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي.

وفي عام 2017، أصبحت خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي ضمن نطاق وحدة الحماية. إن انتشار المشاكل الصحية العقلية والقضايا النفسية الاجتماعية بين لاجئي فلسطين يعد مثار قلق متزايد

للكوالة، ونتيجة لذلك فإن الاستراتيجية متوسطة الأجل للكوالة للأعوام (2016-2021) تعترف بالحاجة إلى معالجة هذه المسائل باعتبارها مسائل ذات أولوية. وقد تم الانتهاء من إطار عمل الأونروا للصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في العام 2017 وذلك بهدف تيسير قدر أكبر من التماسك والتناسق والجودة في تداخلات الأونروا للصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي وأثرها في الكوالة وذلك من أجل حماية وتحسين الصحة العقلية والرفاه النفسي الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين.

برامج حماية الطفل لليونيسيف في دولة فلسطين يتمثل الهدف العام منه في ضمان حماية أفضل لعدد أكبر من الأطفال وخاصة الأكثر تضرراً منهم من العنف والاستغلال والانتهاكات الجسيمة. وفي المحصلة، سيؤدي القضاء على انتهاكات الطفولة هذه إلى زيادة قدرة الأطفال على تحقيق قدراتهم التعليمية، وضمان حصولهم على نتائج صحية مُحسَّنة وتولي دورهم كأعضاء مُنتجين في مجتمعاتهم وعائلاتهم وأوساطهم الاجتماعية.

من أجل تحقيق هذه الالتزامات لحماية الأطفال، تعمل اليونيسيف في دولة فلسطين على، تعزيز الاستثمار في الأنظمة الوطنية لحماية الطفل وتوفير خدمات الاستجابة. ويشمل ذلك دعم الإصلاحات القانونية والسياسية والتنظيمية الضرورية لحماية الطفل والتي تهدف إلى ضمان تطبيق تدابير الحماية الوقائية. ويستلزم الأمر تمكين القوى العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية وتقوية نظم إدارة الحالة وأنظمة جمع البيانات ودعم الوصول إلى نظم العدالة التصالحية والملائمة للطفل بما في ذلك التدابير الوقائية والتحويلية، تعزيز رصد وتوثيق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال من خلال مضاعفة توثيق الانتهاكات المرتكبة من قبل جميع الأطراف، وقياس أثرها على الأطفال، والدعوة إلى تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل ومعايير حماية الطفل، إجراء البحوث لتوسيع قاعدة المعلومات المستندة إلى دلائل حول مواطن الضعف والثغرات التي يواجهها الأطفال، وأثر ذلك على تحقيقهم لكامل إمكاناتهم بما يخدم تصميم البرامج واستجابتها لحاجات الأطفال التي تم تحديدها..

كما أن هناك العديد من المنظمات الدولية والأهلية المعنية بالأطفال بعد رصد تلك الانتهاكات عملت على أن تضاعف جهودها في مجال التوعية بحقوق الأطفال، وتوفير أوسع الفرصة التنموية لتلبية احتياجات الأطفال، كما أنها مطالبة بحسن إدارة برامجها، وضمان مشاركة الأطفال فيها وتفعيل التشبيك فيما بينها من أجل الضغط لاحترام حقوق الأطفال

وأما على المستوى الفلسطيني الداخلي، فيشكل الأطفال مجتمع الغد، وبالتالي الاهتمام بتنشئتهم وتنمية قدراتهم حتى يتسنى لهم أن يساهموا بل ويكونوا عنصر تقدم وترقية اجتماعية، فمواطنة الطفل والشباب لا تمر بالضرورة عبر التصويت، إنما عبر إعطاء الأطفال والشباب الاعتبار للتعبير عن ذاتهم والاعتراف بهم كعنصر أساسي مشكل للجماعة والمجتمع، ونتيجة ذلك تبرز مواظنته عبر فعله تجاه المجتمع وتأثيره في قضاياها. هذا لن يتم إلا من خلال منح الأطفال حقوقهم، فالمجتمع الفلسطيني ومؤسساته مدعو لأن

يضع قضية الأطفال وحقوقهم على رأس أولوياته من أجل علاج الآثار السلبية الناجمة عن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، من خلال برامج موجهة للأطفال بشكل عام والفئات التي تعرضت بشكل خاص حقوقهم للمساس المباشر، كالأطفال المصابين والأطفال الأسرى والأطفال الذين هدمت منازلهم أو أبناء الشهداء والأسرى... وغيرهم من الفئات المهمشة.

وعليه، فإن السلطة التنفيذية مطالبة بالإسراع في إصدار اللوائح التنظيمية لقانون الطفل الفلسطيني الذي دخل حيز التنفيذ، كما أن السلطة التشريعية مطالبة بأجراء تعديلات على بعض مواد هذا القانون من خلال قانون معدل يتم فيه إعادة صياغة بعض مواد القانون الحالي، بحيث تتلاءم مع اتفاقية حقوق الطفل من جهة، ومن جهة أخرى تحويل هذه المواد لتتواءم بشكل التزمات وتعهدات على السلطة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن أجل ترجمة هذه القوانين إلى واقع، هناك ضرورة لوضع مجموعة من السياسات التي تساهم في إشباع حاجات أطفالنا وتلبية حقوقهم، وتخصيص موازنات لتنمية القطاعات التي تعنى بالطفولة كالخدمات الاجتماعية والصحية والتعليم.

أخيراً إن الجميع مطالب بأن يعمل على إيجاد بيئة وظروف أفضل لأطفالنا تعمل على تلبية احتياجاتهم واحترام حقوقهم، بيئة تتيح لهم المجال بالتطور والنمو والارتقاء فهم جيل الغد وحماة المستقبل.

توصيات:

- 1- مخاطبة وفضح إجراءات الاحتلال بحق الأطفال وعدم حصر القضية على الملف الانساني رغم انسانيته باعتبار أن دوافع سياسية متمثلة في احتلال عدواني يريد فرض شروطه على كافة ابناء الشعب الفلسطيني في جميع التقارير الدولية.
- 2- النهوض والعمل بمطالبة جميع الأطراف المعنية والمطلعة بإدراج موضوع الأطفال الفلسطينيين في جوهر اهتماماتهم كمؤسسات وجماعات سياسية واجتماعية وتربوية حكومية وغير حكومية لحماية الأطفال من مخاطر متعددة تحيط بهم أولاً جراء ممارسات الاحتلال بحقهم وثانياً جراء الظروف الامنية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي يواجهونها.
- 3- المطالبة بالتحقيق الدولي النزيه لدى المحاكم الدولي بالتدخل الفوري لوقف هجمة الاحتلال الاسرائيلي على الاطفال الفلسطينيين الوقوف عندها بالدراسة والتحليل وتفعيل أي توصيات بناءة، وكذلك تفعيل أي سبل تخص حماية الأطفال الفلسطينيين وتأكيد ان حقوقهم ثابتاً هي ليست منة من أحد بل ويجب فرضها على الاحتلال.
- 4- تعزيز خدمات الوقاية والحماية للأطفال في الظروف الإنسانية من خلال الاستثمار في الخدمات الصديقة للطفل على مستوى المجتمع في المناطق الأكثر تضرراً بما في ذلك غزة والقدس الشرقية والخليل. ويشمل ذلك زيادة الوصول إلى خدمات الدعم النفسي الاجتماعي والخدمات المتخصصة للأطفال ومقدمي الرعاية لهم، فضلاً عن المساعدة القانونية للأطفال المعتقلين والمحتجزين. ويجري تحفيز قدر أكبر من التماسك والتكامل بين برامج التنمية والبرامج الإنسانية من خلال البناء على النظم القائمة على مستوى المجتمع المحلي من أجل تقديم الخدمات الإنسانية.

المراجع:

- 1- تقرير تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، تقرير الأمين العام رقم A/75/873-S/2021/437 ، موقع وثائق الأمم المتحدة، bit.ly/3IDJCVm2021/5/6 :
- 2- عوض تستعرض أوضاع أطفال فلسطين بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء المركزي، bit.ly/3kdckEk2021/4/5 :
- [3] Benny Morris, Israel's Border Wars 1949–1956, Oxford University, 1993, P 181.
- 3- وثائق الأمم المتحدة: الجمعية العامة، مكتبة داغ همرشولد bit.ly/3gshgMr :
- 4- احترام القانون الدولي، الأمم المتحدة bit.ly/3t1FbHq :
- 5- تقرير محكمة العدل الدولية A/69/4 ، الأمم المتحدة، bit.ly/3D6us3n2014 :
- [7] Protection of children during armed political conflict: a multidisciplinary perspective, Charles W Greenbaum et all, Intersentia ,2006.
- 6- اتفاقيات جنيف 1949 وبروتوكولاتها.
- 7- [اتفاقية حقوق الطفل 1990.
- [10] Mass arrest of Palestinian children on their way to school in Hebron – at least 5 under the age of criminal responsibility, B'Tselem, 20/3/2013: bit.ly/3glUL6c
- 8- مؤسسات الأسرى: الاحتلال اعتقل 3100 فلسطيني خلال أيار/مايو 2021، هيئة شؤون الأسرى والمحررين، bit.ly/3zxAc72021/6/13 :
- 9- تقرير حماية الطفل، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) – دولة فلسطين uni.cf/3mloKil :
- 10- الأثر الناتج عن اعتقال الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مؤسسة إنقاذ الطفل، السويد، 2012، ص 54.
- Rachel Lev–Wiesel, Mahmud Sehwal & Alean Al–Krenawi, Psychological Symptomatology Among Palestinian Adolescents Living with Political Violence, Child and Adolescent Mental Health, 2007, P 28.
- 11- (إحصائيات اليونيسيف) تشرين الأول /أكتوبر(2016) ، <https://www.unicef.org/statistics/>
الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال؛
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/commitments/552_9061_commitment_Partnership_Prevalence_Consequences_A4.pdf

اليونسكو، -31 fs- <http://www.uis.unesco.org/Education/Documents/fs-31-out-of-school-children-en.pdf>

13- الحركة العالمية للدفاع عن حقوق الأطفال <https://arabic.dci-palestine.org/content/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9>

14- مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة <https://www.btselem.org/arabic>

15- تقرير التصعيد في القدس الشرقية، وقطاع غزة وإسرائيل | تقرير موجز بالمستجدات رقم 6 حتى الساعة 12:00 مساءً، 16 أيار/مايو 2021

<https://www.ochaopt.org/ar/content/escalation-gaza-strip-west-bank-and-israel-flash-update-6-12-00-16-may-2021>

16- لتصعيد في القدس الشرقية، وقطاع غزة وإسرائيل | تقرير موجز بالمستجدات رقم 7 حتى الساعة 12:00 مساءً، 17 أيار/مايو 2021

<https://www.ochaopt.org/ar/content/escalation-gaza-strip-west-bank-and-israel-flash-update-7-1200-17-may-2021>

17- اعتقال الأطفال تدمير ممنهج للطفولة الفلسطينية نيسان 2020 ، تقرير مؤسسة الضمير https://www.addameer.org/ar/the_prisoners/children

19- تقرير عن عمليات الهدم والتهجير في الضفة الغربية | حزيران 2021

<https://www.ochaopt.org/ar/content/west-bank-demolitions-and-displacement-june-2021>

20- الحماية - وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين <https://www.unrwa.org/ar/what-we-do/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9>

21- منذر المحتسب (2018) اعتقال الأطفال الفلسطينيين (القاصرين) نبض الحياة

<http://www.png.plo.ps/page-265.html>

22- الباحث محمد عطا الله - دراسة "اعتقال الاطفال الفلسطينيين انتهاك صهيوني قانوني وانساني صارخ"